مشروع تطوير الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للمنظمة

	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الموضـوع	**مشروع تطوير الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للمنظمة** **(وثيقة 14)**
المرجـع	◄ قرار المجلس التنفيذي رقم : (م.ت/د.111/ق8). ◄ قرار المؤتمر العام رقم: (م.ع/د.ع25/ق14). ◄ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2115 د.ع 98 بتاريخ 2016/9/1)
الملخـص	◄ صدر قرار المجلس التنفيذي رقم:(م ت / د.ع 111/ق8) بالموافقة على مقترح إعداد مشروع خطة العمل المستقبلي للمنظمة(2028/2023) ومشروع تطوير الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للمنظمة". ◄ صدر قرار المؤتمر العام رقم: (م ع / د.ع 25/ق14) بتفويض المجلس التنفيذي باعتماد خطة العمل المستقبلي للمنظمة (2023-2028) والطلب من الإدارة العامة عرض مشروع تطوير الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للمنظمة على المؤتمر العام في دورته القادمة للمصادقة بعد الموافقة عليه من المجلس التنفيذي. ◄ الملاحظ أن المنظمة أعدت مشروع خطة العمل المستقبلي للمنظمة (2023-2028) آخذة بعين الاعتبار مرئيات ومقترحات الدول الأعضاء وملاحظات اللجان الوطنية العربية والوضع المالي والإداري للمنظمة بما فيه الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي الحالي المعمول به بالمنظمة. ◄ صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم: (2115 د.ع 98 بتاريخ 2016/9/1) الذي تضمن الموافقة على توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في اجتماعها (25) والتي ضمنها التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة إيقاف التعيينات على الوظائف الدائمة باستثناء الأساسية منها لحين الانتهاء من دراسة الوضع المتضخم في الباب الأول من ميزانيات المنظمات، وتكليف لجنة الأنظمة الأساسية المنبثقة عن لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة بأعداد دراسة لألية التغلب عن الوضع المتضخم في الباب الأول في المنظمات العربية تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ◄ صدر قرار المجلس التنفيذي (م.ت /د.ع 115/ق 9) باعتماد "خطة العمل المستقبلي للمنظمة (2023 - 2028)، ودعوة الإدارة العامة لإعداد مشروع الموازنة والبرنامج للدورة المالية لعامي (2023-2024). وفقا للخطة، التي اعتمدت الوضع الهيكلي القائم والوصف الوظيفي المعمول به في تقديرات الاعتمادات المالية. ◄ تقترح المنظمة استمرار العمل بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي الحالي للمبررات المبينة بالوثيقة.
الإجراء المطلوب	◄ النظر والإحاطة علما.

(الوثيقة رقم: م ت/ د.ع 116 / و14)

وثيقة
مقدّمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي
بشأن
مشروع تطوير الهيكل التنظيمي و الوصف الوظيفي للمنظمة

- تضمن قرار المجلس التنفيذي في دورته رقم (م ت/ د.ع 111/ ق 8) دعوة المدير العام لإعداد مشروع خطة العمل المستقبلي للمنظمة (2028/2023) وإعداد مشروع تطوير الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لإدارات المنظمة ومراكزها الخارجية بما ينسجم مع مشروع خطة العمل المستقبلي للمنظمة(2023-2028).
كما تضمن القرار المشار إليه أعلاه تشكيل لجنة لدراسة هذين المشروعين.

- حدّد في القرار ذاته موجهات عمل اللجنة المكلفة بإعداد خطة العمل المستقبلي للمنظمة (2023-2028) وهي على النحو التالي:
يتعين على اللجنة مراعاة في عملها ما يلي:
  - اقتراحات الدول العربية الأعضاء.
  - الخطط الاستراتيجية و خطط العمل السابقة للمنظمة.
  - أهداف التنمية المستدامة (2030).
  - أن تكون برامج ومشروعات الخطة ممكنة التحقيق وذات جدوى.

- كان من مرئيات الإدارة العامة عند وضع خارطة الطريق لإعداد خطة العمل المستقبلي (2023-2028) أن تكون هذه الخطة قائمة على ألية البرامج والمشروعات والأنشطة حسب الوحدات الإدارية، آخذة بالاعتبار الوضع المالي والإداري بما فيه الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي الحالي، لكون هذه الخطة يجب أن ينبثق عنها خطة تنفيذية تتمثل في مشروع الموازنة، والتي حدد النظام المالي والمحاسبي الموحد شروط إعدادها وفق أحكام المادة (5) والتي نصت على:" أن يكون مشروع الموازنة على أساس البرامج والمشروعات والأنشطة". وعلى هذا الأساس تم إعداد خطة العمل المستقبلي للمنظمة (2023-2027) في ضوء التوصيات الواردة في قرار المجلس المشار إليه أعلاه، واعتمدت الخطة بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم: (م ت / د ع 115 / ق 11) .
- بالتزامن مع هذه الرؤيا ضمن خارطة الطريق، قامت الإدارة العامة بمراجعه الهيكل التنظيمي الحالي والوصف الوظيفي الوارد به واتضح أن التقسيمات الإدارية الواردة به والوصف الوظيفي القائم وفق أحكام النظام

الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة (الفصل الثالث–تصنيف الوظائف) تنسجم مع مرئيات الإدارة لعامة لإعداد خطة العمل المستقبلي (2023-2028) وتلبي احتياجات تنفيذها، إذ أن الهيكل التنظيمي والإداري الحالي للمنظمة يناظر هياكل المنظمات النظيرة، ويتسم بسِمات التنظيم الهيكلي الحكومي القائم على التقسيمات الإدارية التي تعمل وفق نظام هرمي منفصل الوحدات، يستند على دستور المنظمة والأنظمة المالية والإدارية المعتمدة بالمنظمة، وبذلك فهو يتيح إمكانية لرقابة الأداء، وتقيم المشروعات، والشفافية والحوكمة الرشيدة.

- استفادت المنظمة من تجربة إعداد الخطة الاستراتيجية (2017-2022) والتي تم إعدادها من قبل مركز دراسات خارجي على أساس المحاور والبرامج وليس على المشروعات والأنشطة وكان من متطلبات هذه الخطة إجراء تطوير وتعديل في الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي قبل إعداد هذه الخطة، حيث في سنة 2013 تم إعداد دراسة لتطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية ودراسة أخرى معدلة سنة 2014 عرضت على المجلس التنفيذي في دورته (101) ولم يتم اعتمادها نظرا للأعباء المالية الإضافية التي ستترتب على الدول الأعضاء، وبناء على ذلك تم العمل على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنظمة (2017-2023) بالهيكل التنظيمي المعمول به والوصف الوظيفي القائم.

- صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2115 د.ع 98 بتاريخ 2016/9/1) الذي تضمن الموافقة على توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في اجتماعها (25) والتي ضمنها الاتي:
  - التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة إيقاف التعيينات على الوظائف الدائمة باستثناء الأساسية منها لحين الانتهاء من دراسة الوضع المتضخم في الباب الأول من ميزانيات المنظمات.
  - تكليف اللجنة المعنية بدراسة الأنظمة المنبثقة عن لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة بدراسة أسلوب التغلب على تضخم الباب الأول في ميزانيات المنظمات.
  - صدر قرار المجلس التنفيذي رقم (م ت/د. ع 107/ ق 15) بتاريخ 2017/04/10 بدعوة المدير العام الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، والاستعانة بالكفاءات البشرية المتوفرة بالمنظمة في تسيير العمل في الأماكن الشاغرة.

- أظهر المركز المالي لسنة 2021 إن الأنفاق على الباب الأول (رواتب وأجور واستحقاق صندوق نهاية الخدمة والضمان الصحي) بلغ ما نسبته (77%) من الإنفاق الفعلي لعام 2021، في حين بلغت نسبة المساهمات المسددة بسبب تداعيات جائحة كرونا على بعض الدول الأعضاء لعام 2021 نسبة (42%) والتي لا تكاد تكفي لسداد مستحقات الرواتب. وبلغت الاعتمادات المقدرة للدورة المالية (2023-2024) للباب الأول (رواتب وأجور واستحقاق صندوق نهاية الخدمة والضمان الصحي) ما نسبته 46% من إجمالي الموازنة، وبالتالي فأن أي توسع

في وحدات الهيكل التنظيمي يترتب عليها زيادة تضخم الباب الأول من ناحية وزيادة الأعباء المالية على الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

- تعمل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حاليا ومنذ سنة 2011 على تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك، وشكلت لهذه الغاية لجنة مستقلة رفيعة المستوى برئاسة الأخضر الإبراهيمي وانبثق عنها (4) فرق رئيسية منها فريق العمل (الثالث) المعني بتطوير القطاع الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات العربية المتخصصة ومنها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

أمام جميع المعطيات التي تم ذكرها، وتنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، وقرار المجلس التنفيذي بالالتزام به، وحيث أن المجلس التنفيذي قد اعتمد خطة العمل المستقبلي (2023- 2028) وموازنة المنظمة لعام (2023-2024) وفق الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي المعمول به والذي يتفق وينسجم مع خطة العمل المستقبلي ويساعد على تنفيذها، بالإضافة إلى أن أي تطوير أو تحديث في الهيكل التنظيمي سيرتب أعباء مالية إضافية على الدول الأعضاء فأن الإدارة العامة ترى استمرار العمل بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي الحالي.

لـذلـك

يتشرف المدير العام بعرض الأمر على المجلس التنفيذي الموقر للإحاطة واتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن.
ومرفق مشروع القرار المقترح إصداره بهذا الشأن.

مشروع قرار رقم: (م ت/ د ع 116/ ق14)

مشروع قرار
بشأن
مشروع تطوير الهيكل التنظيمي و الوصف الوظيفي للمنظمة

إن المجلس التنفيذي

إذ يُشير إلى:

- قرار المجلس التنفيذي رقم : (م.ت/د.111/ق8).
- قرار المؤتمر العام رقم: (م.ع/د.ع25/ق14).
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2115 د.ع 98 بتاريخ 2016/9/1)

و بعد اطلاعه على:

- الوثيقة رقم: (م. ت/د.ع 116/ و14).

وبناء على:

- ما دار من مناقشات.

يقـــرّر :

.....

.....

.....